

الإصلاح المصرفي من خلال اتفاقيات بازل (I,II,III)، وآثاره على البنوك الإسلامية.

الدكتور: السعيد دراجي

الأستاذة: سميرة حسيبة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

Derraji1@yahoo.fr

semirahassiba@hotmail.fr

الملخص :

كانت التطورات المصرفية التي عرفها العالم من القرن الماضي، سببا في تعزيز الحوكمة العالمية من خلال توحيد الجهود و التعاون و ترتيبات نظامية ورقابية تحكمها معايير دولية موحدة لإيجاد بيئة مصرفية و مالية تتسم بالكفاءة و الانضباط، وقد ساهمت لجنة بازل المختصة بالإشراف المصرفي مساهمة فعالة في وضع هذه المعايير من خلال توصياتها. بعد الأزمة المالية العالمية التي فسرت بإخفاق النظام السائد جاء الإصلاح المصرفي للجنة بإصدار اتفاق بازل 3 الذي يهدف إلى المحافظة على الاستقرار المالي العالمي. وعلى البنوك الإسلامية باعتبارها جزء من الساحة المصرفية تطويع هذه الإصلاحات بما يتماشى و طبيعتها من خلال الالتزام بالأحكام الشرعية الإسلامية لتعزيز مصداقيتها على المستوى الدولي.

الكلمات المفتاحية: لجنة بازل، البنوك الإسلامية، الإصلاح المصرفي، إدارة المخاطر.

Résumé:

Le monde a connu des développements bancaires dans le siècle dernier , ces développements ont renforcés la gouvernance mondiale par de l'unification des efforts et la coopération, en mettant en place des dispositions réglementaires et de contrôles régies par des normes uniques pour garantir un environnement bancaire et financier efficient et discipliné. Le comité de **BALE** sur le contrôle bancaire a contribué énormément a l'élaboration de ces normes par ses recommandations. la récente crise financière a été interpréter comme un échec du système financier en vigueur , ce qui a conduit aux réformes financières de BASEL 3 pour garantir une stabilité de la finance mondiale. Les banques islamiques –faisant partie du secteur banquier mondial- doivent s'adapter a ces réformes tout en respectant les dispositions de la charia pour renforcer leur crédibilité sur le plan international.

Mots clés : le comité de BALE, banques islamiques, réforme bancaire, gestion des risques.

مقدمة:

رغم ما تحمله اتفاقيات تحرير الخدمات المالية و المصرفية من مزايا أهمها تحسين أداء البنوك و رفع المستوى من خلال زيادة المنافسة و جلب التكنولوجيا، فإنها ساهمت في تغيير المناخ التنظيمي للأسواق المالية و المصرفية، من خلال سهولة انتقال المخاطر و الاضطرابات المالية عبر الحدود، فأصبحت بذلك تهدد الاستقرار المالي العالمي، الذي باتت الأزمات المالية و الاقتصادية إحدى ميزاته، ولعل الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالأسواق العالمية بعد أزمة الرهن العقاري الأمريكية تشكل منعرجا كبيرا للنظام المالي العالمي كونها توصف بالحادثة و الخطيرة و لا تزال تداعياتها متواصلة رغم مضي أكثر من خمسة أعوام، و في ظل هذه التطورات المصرفية تبرز الصيرفة الإسلامية كإحدى مكونات النظام المالي بميزات و خصوصيات هامة، كانت سببا في مقاومتها للأزمة المالية العالمية، حيث لم تتأثر سوى بآثار المخاطر اللاحقة بعد أن تحولت الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية بسبب الركود العام و انخفاض قيمة الموجودات.

ومع هذه التغييرات المستمرة في الساحة العالمية أصبح من الضروري جدا توحيد الجهود من خلال حوكمة عالمية لوضع ترتيبات نظامية و رقابية تحكمها معايير دولية موحدة لإيجاد بيئة مالية و مصرفية تتسم بالكفاءة و الانضباط.

وتعتبر لجنة بازل المختصة بالإشراف المصرفي أولى المؤسسات المالية الدولية التي اعتنت بوضع هذه المعايير و قامت بتعديلها و تطويرها بما يلاءم المستجدات العالمية، فبعد اتفاقية بازل I و II تأتي بازل III لتكون أملا لتحقيق استقرار مالي و اجتناب أزمات مالية مستقبلية.

سنحاول من خلال هذا البحث أن نتعرف على اتفاقيات بازل و آثارها على البنوك الإسلامية بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وفق المحاور التالية:

المحور الأول: التطورات المصرفية الحديثة.

المحور الثاني: الإصلاح المصرفي من خلال اتفاقيات بازل.

المحور الثالث: آثار الإصلاح المصرفي على البنوك الإسلامية.

أولاً: التطورات المصرفية الحديثة :

تميزت فترة الستينات و السبعينات بنوع من الاستقرار المالي، خضعت فيه الصناعة المصرفية للتنظيم القانوني الشديد و كانت العمليات المصرفية تقوم على أساس تجميع الموارد والتسليف، لكن و بعد انهيار نظام برتين وودز 1971عام، توجه العديد من البلدان إلى تعويم عملاتها، ومع توسع السوق الأوربية وانتشار البنوك الأمريكية في مختلف أنحاء العالم، أصبحت الأنظمة المالية والنقدية الدولية مترابطة ومتشابكة في ظل الاتجاه المتزايد نحو العولمة المالية وما يرتبط بها من تكامل بين الأسواق المالية من تقلبات حادة فيما يخص بأسعار الفائدة و الصرف و أسعار الأسهم، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع درجات المخاطرة و انتعاش عمليات المضاربة. ويمكن تلخيص أهم التطورات المصرفية الحديثة في النقاط التالية:

1-التحرير المالي:

يتحدد مفهوم التحرر المالي بالمعنى الشامل بمجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً، وذلك بفتح الأسواق المالية والرأسمالية أمام الشركات الأجنبية في ميادين المصارف والتأمين والأوراق المالية وشركات الاستثمار وإدارة الصناديق وعدد كبير من الخدمات، فيما يتحدد مفهوم التحرر المالي بالمعنى الضيق بتحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها والتي تعميق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي¹.

وتتميز ظاهرة التحرير المالي بالخصائص التالية:

1-1-تغيير القواعد و القوانين التنظيمية: حيث تم تغيير القوانين نحو التحرر من القيود التي تحد من التوسع في عمليات البنوك وتتماشى مع زيادة المنافسة، فظهر ذلك في مجموعة من الصور مثل: فتح مجالات أنشطة و خدمات جديدة، رفع القيود أمام فتح فروع و مكاتب التمثيل، دخول البنوك التجارية في عمليات بنوك الاستثمار، دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات كمنافس قوى للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية و غيرها ومن التغيرات.

1-2-فتح الأسواق المالية على المنافسة الدولية: مما يسمح برفع الرقابة على المبادلات المالية مما يسمح بانتقال رؤوس الأموال بين الدول على المستوى الخارجي، وبتكامل بين مكونات السوق المالي على مستوى داخلي، حيث أصبح بإمكان البنوك الحصول على الأموال و إجراء الصفقات عبر الحدود، وكذا إنشاء فروع تابعة لها في مختلف دول العالم.

¹-عبد الغني حريري، التحرير المالي في الأزمات و التعثر المصرفي، المنتدى الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية و الحوكمة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أكتوبر 2009، ص3.

2- المبتكرات المالية الحديثة:

أدت حركة التكامل التي تشهدها الأسواق المالية المختلفة والاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات في معظم العمليات المالية إلى ظهور عديد من المستحدثات في مجال التعامل المالي والتي تعرف بالابتكارات المالية، وقد أولتها البنوك أهمية بالغة لما لها من ميزات خاصة في مجال إدارة المخاطر، للتحول بعضها فيما بعد إلى سموم تهدد الاستقرار المالي ككل و لعل أشهرها:

2-1- المشتقات المالية²:

التي بدأ التعامل بها منذ أوائل السبعينات لمواجهة التقلبات التي الحادة التي شاهدها الأسواق المالية، وتتميز المشتقات المالية بأنها ذات طبيعة خارج الميزانية فلا يتم إثباتها داخل الميزانية مما يجعل المجال مفتوحا للتعرض لمخاطر عدم الإفصاح عن قيمتها بالإضافة إلى مخاطر ضعف الرقابة عليها³.

2-2- التوريق⁴:

أحد الابتكارات المالية التي تعمل على سد فجوة التمويل ضرورة تتطلبها التطورات على الساحة المصرفية المحلية والدولية. والتوريق المصرفي (Securitization) هو إجراء يدرس تحت مظلة نظم التمويل المركب و الأدونات المصرفية وهو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بمشدد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية، تقليلاً للمخاطر، وضماناً للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك.

لعل السبب الرئيسي الذي يدفع المؤسسات المالية للاتجاه لعمليات التوريق يتمثل في التحرر من قيود الميزانية العمومية، حيث تقضي القواعد المحاسبية والمالية مراعاة مبدأ كفاية رأس المال، وتدير مخصصات لمقابلة الديون المشكوك فيها، وهو ما يعرقل أنشطة التمويل بشكل عام، ويطيء بالضرورة من دورة رأس المال، ويقلل بالتبعية من ربحية البنك. والتوريق في هذه الحالة يعد بديلاً مناسباً، حيث يسمح بتدوير جزء من الأصول السائلة الناجمة عن توريق أصوله غير السائلة الضامنة لديونه لدى الغير دون أن يحتم ذلك زيادة في الجزء المخصص للمخاطر في ميزانية البنك، أي دون الحاجة لمخصصات مناظرة في الميزانية العمومية.

² - وهي أدوات مالية تشتق قيمتها من الأسعار الحاضرة للأصول المالية أو العينة محل التعاقد، وتشمل العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود المبادلات و عقود الخيارات.

³ - هبه محمود الطنطاوي البار، التطورات الحديثة في الصناعة المصرفية و إستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها، قصر الطباعة و الدعاية و الإعلان، القاهرة، 2006، ص 26.

⁴ - محمد راتول، محمد مدني، دور التوريق كأداة مالية حديثة في التمويل وتطوير بورصة الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول "سياسات التمويل و آثارها على الاقتصاديات و المؤسسات - دراسة حالة الجزائر و الدول النامية"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.

3- تزايد حدوث الأزمات المالية:

تعتبر الفترة التي تلت انتشار العولمة المالية لما لها من خصائص حرية انتقال الأموال و الارتباط بين الأسواق المالية، فترة ازدياد الأزمات و المالية و انتشارها حيث تصاعدت هذه الأزمات و تلاحقت لتشمل دول شرق آسيا و روسيا و البرازيل و الأرجنتين و المكسيك و بقية دول أمريكا اللاتينية، لتنتهي بأكبر أزمة في 2007 وهي أزمة الرهن العقاري بأمريكا و التي سرعان ما انتشرت للتحوّل بعدها إلى أزمة اقتصادية عالمية، ثم تبعها أزمة الديون السيادية بأوروبا التي انطلقت من اليونان، وتشارك هذه الأزمات بكون أسباب حدوثها وانتشارها السريع مربوط بالتطورات التي شهدتها الساحة المصرفية و التي يمكن اختصارها في ظاهرة العولمة المالية التي ساهمت في اشتداد حدة المنافسة بين البنوك للسيطرة على أكبر حصة في السوق كما أعطت لها حرية أكبر في تحمل المخاطر، فتوجهت نحو المضاربة في سوق رأس المال و الصرف الأجنبي و التوسع في البنود خارج الميزانية، كما لجأت إلى الاقتراض من الخارج بمعدلات فائدة منخفضة وإعادة إقراض هذه الأموال محليا و استخدام موارد مالية قصيرة الأجل في تمويل أصول طويلة الأجل، بالإضافة إلى الاستثمار في مشاريع ذات مخاطر عالية و الإفراط في منح القروض للقطاع الخاص دون ضمانات كافية مما ساهم في تدهور نوعية أصولها، ومع عدم توفرها على الاحتياطات الكافية لتغطية الخسائر تعرضت الكثير منها إلى أزمات.

4- تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية:

كأحد مكونات الساحة المصرفية العالمية تعتبر ظاهرة انتشار المصارف الإسلامية جزء من التطورات المصرفية العالمية، حيث ساهمت العولمة المالية دون قصد منها بالارتقاء بالعمل المصرفي الإسلامي فنيا ومهنيا، عن طريق العمل بمقررات بازل 1 وبازل 2 ووكالات التصنيف العالمية، وتطوير الصكوك الإسلامية عالميا، وظهور منتجات مالية إسلامية عالمية من خلال الهندسة المالية الإسلامية، كما ساهمت العولمة أيضا في تعزيز الاتجاه نحو الصيرفة الإسلامية سعيا وراء الأرباح والسيطرة على الأسواق و جذب أكبر كمية من المدخرات العالمية.⁵ كما أن الأزمة المالية العالمية بينت للعالم بأسره أن تطبيق نظام التمويل الإسلامي كفيل باجتناّب الأخطاء التي أدت إلى وقوع الأزمة، فهو يمنع المضاربات القائمة على المقامرة و اللامبالاة و يربط الاقتصاد الحقيقي بالاقتصاد المالي، كما يمنع تحجيم المديونية و يحرم بيع الدين، مما أدى إلى ارتفاع معدل نمو الصيرفة

⁵-كمال خطاب ، العولمة و أثرها على العمل المصرفي الإسلامي، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ،2010.

الإسلامية و انتشارها عبر العالم، من خلال قيام معظم الدول بتغيير تشريعاتها للسماح بإقامة مصارف إسلامية على أراضيها.

5- توحيد الجهود لإصلاح النظام المالي العالمي⁶ : كان الهدف الرئيسي للعملة هو توسيع الرأسمالية على الصعيد العالمي، أصبح الاقتصاد العالمي مهدد باختلالات تجارية خطيرة مع تزايد احتمالات وقوع الاقتصاد الحقيقي رهينة نزوات الأسواق المالية و تقلباتها، وفي هذا الإطار يجب تعزيز الحوكمة النقدية والمالية الدولية أي أن السبيل الوحيد لمعالجة الأزمات وغيرها يكون بالإصلاح الجذري للنظام المالي العالمي عن طريق عمليات وآليات تعاونية متعددة الأطراف وواسعة النطاق.

ويهدف الإصلاح المالي المقترح من طرف الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق الأهداف التالية⁷ :
- تعزيز الإشراف على المخاطر النظامية. - تعزيز البنية التحتية التنظيمية للأسواق. - تعزيز حماية المستهلك - منح الحكومة الوسيلة الفعالة للاستجابة للأزمات. - تعزيز التنظيم والتعاون الدولي. يقوم إصلاح الحوكمة المقترح على أساس إيجاد سياسة نقدية وقائية، ومراقبة المخاطر بشكل أفضل، والإشراف على الأسواق المشتقات، وإصلاح وكالات التصنيف الائتماني، والقضاء على الملاذات الضريبية، مواءمة معايير المحاسبة والشفافية من أسواق المشتقات، وإعادة النظر في أجور مديري البنوك، وأخيراً، إصلاح المؤسسات المالية الدولية.

وقد شمل الإصلاح الذي تبنته مجموعة العشرين⁸ لحكام العالم تدعيم المؤسسات المالية العالمية من خلال إنشاء مجلس الاستقرار المالي الذي يعوض منتدى الاستقرار المالي ليكون الهيئة الجديدة لمراقبة الأسواق المالية، ووضع المعايير الدولية للمراقبة والإشراف بالتنسيق مع لجنة بازل .

⁶ -أو إرساء حوكمة علمية بمعنى دراسة السياسات والترتيبات المؤسسية التي من شأنها أن تقلل من الضعف المالي الناتج عن التحرر المالي و زيادة المخاطر.

⁷ -Bouguessa Nagib , La bonne gouvernance ,une réponse à la crise financière , séminaire international sur «la crise financière et économique internationale et la gouvernance mondiale », Faculté des sciences économiques.

Université Ferhat ABBAS.Sétif

⁸ -G20 est un groupe de 19 pays plus l'union européenne, dont les ministres des finances et les gouverneurs de banques centrales se réunissent régulièrement. Créé en 1999 pour répondre aux crises financières des pays émergents et refondé en 2008 sous l'impulsion de la France, le G20 est aujourd'hui la première enceinte de coordination des politiques économiques. les pays du G20 représentent 85 % de l'économie mondiale et deux tiers de la population du globe.

ثانيا: الإصلاح المصرفي من خلال اتفاقيات بازل:

مر الإصلاح المصرفي بعدة مراحل منذ تأسيس لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية تجسدت في ثلاث اتفاقية رئيسية، حاولت كل اتفاقية معالجة النقائص التي جاءت بها سابقتها، من خلال هذا المحور سنحاول عرض الاتفاقيات على الترتيب مع إبراز جوانب الإصلاح المصرفي التي جاءت بها كل اتفاقية على حدى.

1-اتفاقية بازل 1:

في يوليو 1988 وافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية و كذا الاتحاد الأوربي على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال، و هو ما يعرف باتفاقية بازل 1 لكفاية رأس المال.

1-1- التعريف بلجنة بازل للأنظمة المصرفية و الممارسات الرقابية :

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر (بلجيكا، فرنسا، كندا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، هولندا، السويد) بالإضافة إلى سويسرا و لوكسمبورغ، في نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية و تزايد حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية و تعثر بعض هذه البنوك و يضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية و الأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك، مع الأخذ في الاعتبار أنه في ظل العولمة فإن تلك البنوك الأمريكية و الأوروبية يزداد انتشار فروعها في أنحاء العالم خارج الدولة الأم.⁹ و قد تشكلت اللجنة تحت مسمى لجنة التنظيمات و الإشراف و الرقابة المصرفية على الممارسات العملية" أو لجنة الأنظمة و الرقابة المصرفية و تعرف بلجنة بازل نسبة لمدينة بازل السويسرية.

بعد الأزمة العالمية المالية تم توسيع اللجنة ليصل أعضاؤها إلى 27 بإضافة كل من: المكسيك، أستراليا، الهند، روسيا، البرازيل، كوريا، الصين، اسبانيا، المملكة العربية السعودية، تركيا، جنوب إفريقيا، اندونيسيا، سنغافورة، ايرلندا، هونج كونج)¹⁰.

و هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أي اتفاقية دولية و إنما أنشئت بمقتضى قرار محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي بصفة قانونية أو إلزامية، رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة "فعلية" كبيرة. تتضمن قرارات أو توصيات اللجنة وضع المعايير و المبادئ المناسبة للرقابة المصرفية مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان لتحفيز على إتباع تلك

⁹- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية-الاسكندرية،2005،ص 80.

¹⁰ تاريخ الاطلاع 2013/08/10-<http://www.bis.org/bcbs/membership.htm>

المبادئ و المعايير و الاستفادة من هذه الممارسات. على غرار باقي قرارات و توصيات المنظمات الدولية و التجمعات المهنية الدولية فإن تجاهل القواعد و المعايير الدولية في المعاملات الاقتصادية و المالية قد يترتب عليه صعوبة التعامل مع أطراف دولية عديدة تتطلب خضوع معاملاتها لمستوى معين من المهنية، كما قد يصعب معه على الدولة التي لا تراعى هذه القواعد و المعايير الدخول في بعض الأسواق و الاقتراض منها أو الاضطرار إلى الاقتراض بأسعار مرتفعة، كذلك تلجأ بعض المنظمات الدولية، فضلا عن بعض الدول ، إلى ربط مساعدتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد و المعايير الدولية، وتتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق و البنك الدوليين شروطا بإلزام الدول بإتباع القواعد و المعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك و غيرها من قواعد الإدارة السليمة، فقواعد و معايير لجنة بازل تتمتع بالإلزام الأدبي و الذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع لها¹¹.

1-2- أهداف لجنة بازل للأنظمة المصرفية و الممارسات الرقابية:

تهدف اللجنة إلى تحقيق الأهداف التالية¹²:

- المساهمة في تقوية و تعميق و الحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي و بالتحديد بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية بسبب توسع البنوك الدولية و بالتحديد البنوك الأمريكية التي تورطت في ديون منفردة أو معدومة في دول أمريكا اللاتينية و أفريقيا و آسيا مما اضطرها إلى إسقاط الديون أو تسنيدها و تحويلها إلى أوراق مالية و غيرها.
- وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة: وبالتالي إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي حيث تمثل تلك الفروق مصدر رئيسي للمنافسة غير العادلة بين البنوك.
- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية، وفي مقدمتها العولمة المالية و التي تذيب من التحرير المالي و تحرير الأسواق النقدية من البنوك بما في ذلك التشريعات و اللوائح و المعوقات التي تحد من اتساع و تعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية المصرفية.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك و تسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

¹¹ - دريد آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الأردن، 2012، ص306.

¹² - عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي و مقررات بازل3، الدار الجامعية-الاسكندرية، 2013، ص254.

1-3- اتفاقية بازل (1) لكفاية رأس المال:

أدركت لجنة بازل أن سلامة القطاع المصرفي تتوقف على حسن مواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك فقامت بإصدار اتفاقية كفاية رأس المال في عام 1988 حددت فيها معيار موحد للملاءة المصرفية يعرف بنسبة كوك، يقضي بأن يحتفظ البنك بنسبة 8% كحد أدنى لمواجهة مخاطر الائتمان¹³.

معدل كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان = إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى¹⁴ + الشريحة الثانية¹⁵) / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر $\leq 8\%$ ¹⁶.

و قد أعدت طريقة لقياس متانة رأس المال مستندة إلى نظام من أوزان المخاطرة، يطبق على جميع الفقرات داخل و خارج الميزانية. وقد تحددت الأوزان الأساسية للمخاطر ب(صفر%)،

10%، 20%، 50%، 100% حسب الأنواع المختلفة من الموجودات، أما بالنسبة للالتزامات العرضية¹⁷

فيتم تحويل الالتزام إلى ائتمان مباشر باستعمال معامل التحويل الذي يحدد درجة المخاطر وفقا لطبيعة الالتزام ذاته ثم يحول الائتمان المباشر الناتج إلى أصل خطر مرجحا باستخدام الوزن الترجيحي للمدين.

كما تم تصنيف الدول في ضوء تقرير اللجنة إلى مجموعتين، وذلك على النحو التالي:

المجموعة الأولى: وهي المجموعة ذات الأخطار المتدنية أو المنخفضة، والتي تضم دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية¹⁸ OECD، وهي دول تقوم بعقد ترتيبات إقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي¹⁹.

المجموعة الثانية: تشمل باقي دول العالم، واعتبرت ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى.

1-4- التعديلات التي خضعت إليها اتفاقية بازل 1:

خضعت اتفاقية بازل 1 لمجموعة من التعديلات من 1995 إلى 1998 و ذلك حسب ما يلي:

¹³ - مما يعني أن البنوك التي تمتلك أصول ذات مخاطرة ائتمانية أعلى عليها تطبيق أوزان مخاطرة أعلى و متطلبات رأس مال أكبر، وتتمثل مخاطر الائتمان في اخفاق العميل عن السداد.

¹⁴ - و يعرف برأس المال الأساسي و يتكون من رأس المال المدفوع (حقوق المساهمين الدائمة) + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة - (الشهرة + الاستثمار في رؤوس أموال البنوك).

¹⁵ - و يعرف برأس المال المساند أو التكميلي و يتكون من الاحتياطيات غير المعلنة + احتياطيات إعادة تقييم الأصول + المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة + القروض المساندة والتي تزيد فترة استحقاقها عن خمس سنوات + أدوات رأسمالية أخرى.

¹⁶ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 96.

¹⁷ - التعهدات خارج الميزانية وتعرف بأنها ائتمان غير مباشر ممنوح أساسا للغير لا يترتب عنه انتقال أموال من البنوك إلى الغير أي أنه أقل من مخاطر الائتمان المباشر.

¹⁸ - Organization of Economic Cooperation and Development تضم : بلجيكا، كندا،

فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبرج، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أيسلندا، أيرلندا، إسبانيا، استراليا، البرتغال، اليونان،

الدانمارك، فنلندا، النمسا، النرويج، نيوزيلندا، تركيا، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية.

¹⁹ - طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 129.

-تغطية مخاطر السوق²⁰ و إدخالها في قياس معدل كفاية رأس المال: وقد افترضت لجنة بازل استخدام بعض المؤشرات الكمية و النوعية لكي تستخدمها البنوك عند استخدامها نماذجها الداخلية فيما يتعلق بمخاطر السوق، ومن أهمها ضرورة حساب المخاطرة يوميا، استخدام معامل ثقة $\leq 99\%$ ، واستخدام حزمة سعرية دنيا تعادل عشرة أيام من التداول وان يشمل النموذج فترة مراقبة تاريخية مدتها عام على الأقل²¹.

-إضافة شريحة ثالثة لرأس المال و تحديث طرق القياس: أشارت التعديلات إلى ضرورة إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في الدين متأخر الرتبة قصيرة لأجل²² سنتين على أن تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط، بما في ذلك مخاطرة الصرف الأجنبي و مخاطر السلع.

ومن ناحية أخرى تضمنت مقترحات اللجنة طرق إحصائية نمطية لحساب رأس المال، ومن هذه الطرق ما يسمى بمقياس إدارة مخاطر التعامل في عقود المشتقات²³ بالإضافة إلى بعض المقاييس الكمية و النوعية النمطية في هذا المجال.²⁴

-في 1996 تم تعديل اتفاقية بازل بإدراج مخاطر السوق: بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تعنى بمخاطر الائتمان فقط فأصبح عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك، إيجاد صلة رقمية بين مخاطرة الائتمان و مخاطرة السوق عن طرق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطر فأصبحت النسبة على الشكل التالي:

إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة)/الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية $\times 12.5 \leq 8\%$.²⁵

-في 1997: زيادة عن إصدار اللجنة لمعيار موحد لحساب معدل كفاية رأس المال فقد قامت اللجنة بإصدار مجموعة مبادئ أساسية للرقابة المصرفية تحتوى على 25 مبدأ أساسيا لضمان فعالية أي نظام رقابي. وبذلك لم تترك أي موضوع من مواضيع الرقابة المصرفية إلا وطرقته. كما أن اللجنة قد أكدت على أن الرقابة المصرفية تعتبر جزءا من ترتيبات كثيرة يحتاجها الاستقرار المالي، منها سلامة الاقتصاد الكلي و التطور السليم

²⁰ - تتعلق بظروف و درجات عدم التأكد عند حساب العوائد و المكاسب الناشئة من تغيرات السوق المرتبطة بأسعار الأصول و أسعار الفائدة و تقلبات

أسعار الصرف و التغيرات في السيولة، و تقلبات العوائد عند التفاعل في المشتقات المالية.

²¹ - طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 155.

²² - أو قروض المساندة هي سندات يطرحها البنك في اكتاب عام عائد أعلى من سعر السوق، نظرا لتعرض حائزها للخسائر التي يحققها البنك.

²³ - نموذج (VAR) صمم لتقدير الخسائر المحتملة في صافي المراكز المفتوحة اعتمادا على التحليل الإحصائي لتقلبات الأسعار اليومية خلال مدة سنة سابقة على الأقل، ويغذى الحاسب ببيانات الأسعار و المراكز الفعلية، وهو ما يؤدي إلى تحديد الخسائر المحتملة بالنسبة للمخاطر، و هي مخاطر سعر الفائدة في صافي المراكز المفتوحة بغرض الاتجار و مخاطر سعر الصرف في صافي المراكز المفتوحة أو بغرض الاستثمار طويل الأجل. عبد المطلب عبد الحميد،

العملة و اقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 100.

²⁴ - عبد المطلب عبد الحميد، العملة و اقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 99.

²⁵ -- عبد المطلب عبد الحميد، العملة و اقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 103.

للبنية الأساسية العامة، ونظام السوق الفعال وإجراءات و آليات لحل مشاكل البنوك بأسلوب كفاء و التقنيات اللازمة هي بدورها شروط مسبقة لكفاءة الرقابة المصرفية²⁶.

وبشكل أكثر دقة لتحديد المخاطر التي تتعرض لها البنوك، تقدمت لجنة بازل في سنة 2001 بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال، الذي تأخر صدوره إلى سنة 2004 ، وهو ما عرف باتفاقية بازل الثانية.

2 - اتفاقية بازل 2:

رغم التعديلات التي توالى لتصحيح معيار بازل 1 لتحقيق الأهداف المسطرة و التي على رأسها سلامة القطاع المصرفي من الاضطرابات و الأزمات، فقد ساعد على زيادة و تدعيم قوة النظام المصرفي من خلال وضع حدود دنيا لتقييم المخاطر الأصول المصرفية، وركز على مسؤولية المساهمين في زيادة رأس المال لتعزيز ملاءة البنوك، كما أدى إلى خلق بيئة تنافسية أكثر عدالة بين البنوك على الصعيد الدولي، إلا أن تعدد المخاطر وتعقد العمل المصرفي أثبتت محدوديته في مواجهة التقدم الهائل في الصناعة المصرفية، فمع استخدام المشتقات المالية أصبح بإمكان أي بنك التخلص من مخاطر الائتمان لديه، كما أن ظهور عمليات التوريق مكنت البنوك من تخفيض حجم القروض التي تظهر في سجلاتها بغرض التخلص منه مخاطر الائتمان لديها و نقلها للمستثمرين، الأمر الذي استدعى وضع معايير جديدة لرأس المال و إرساء مفاهيم جديدة في إدارة المخاطر من خلال إصلاحات مصرفية جديدة تمثلت في اتفاقية بازل 2.

وتقوم المعايير الجديدة على ثلاث ركائز أساسية هي²⁷: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال Minimum Capital.

-عملية المراجعة الرقابية Supervisory process .

-الاستخدام الفعال لانضباط السوق use of effective discipline market .

2-1-الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل 2:

صمم الإطار الجديد للتعامل مع التعقيدات و المتغيرات الجديدة لتحسين جودة متطلبات رأس المال بحيث تعكس الوزن الحقيقي للمخاطر التي تتعرض لها البنوك²⁸، وهو يركز على ثلاثة دعائم أساسية:

²⁶ - هبة محمود الطنطاوي الباز، التطورات الحديثة في الصناعة المصرفية و إستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها، قصر الطباعة و الدعاية و الإعلان،

القاهرة، 2006، ص 51

²⁷ - عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي و مقررات بازل 3، مرجع سبق ذكره، ص 280.

²⁸ - هبة محمود الطنطاوي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

2-1 - الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

تقوم هذه الدعامة على: إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان، واستحداث أسلوب جديد مباشر للتعامل مع مخاطر التشغيل، بالإضافة إلى كل من مخاطر السوق و مخاطر الائتمان المتضمنة في الاتفاقية السابقة. حيث يبقى الاتفاق على التعريف السابق لرأس المال، وكذلك المعدل المتمثل في 8% لنسبة الأصول المرجحة بالمخاطر بالإضافة إلى التزام البنوك بالاحتفاظ بجزء من رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل حيث لم تكن مطالبة به في إطار الاتفاق الأول. بموجب ذلك فإن المقام في نسبة الحد الأدنى لرأس المال، يتكون من ثلاثة أجزاء هي: المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية²⁹. ولغرض تحسين الحساسية للمخاطرة، فإن الاتفاق يقترح مجموعة من الخيارات لمواجهة مخاطر الائتمانية و المخاطر التشغيلية، بينما لم يطرأ تغيير على طرق احتساب رأس المال للمخاطر السوقية.

- قياس مخاطر الائتمان: حددت اللجنة في اتفقيتها الجديدة منهجين لقياس مخاطر الائتمان: المنهج المعياري و منهج التقييم الداخلي. حيث يعتمد المنهج المعياري (النمطي) في تحديد أوزان المخاطرة الائتمانية للموجودات المصرفية على التصنيفات الائتمانية التي تضعها مؤسسا التصنيف الخارجية مثل مؤسسة Standards & Poor، و وكالات ضمان الصادرات. وقد قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ستة فئات و أعطت لكل فئة وزن مخاطرة حسب فئة التصنيف للدول و المصارف و الشركات، ويستند التقييم الداخلي على التصنيفات

الداخلية التي يضعها المصرف لتقييم المراكز الائتمانية لزيائن المصرف و ينفذ إما بطريقة المنهج الأساسي³⁰ أو المنهج المتقدم^{31 32}.

- قياس مخاطر التشغيل³³: هناك ثلاث أساليب لاحتساب متطلبات الحد الأدنى من رأس المال وهي طريقة المؤشر الأساسي حيث متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل = متوسط مجمل الدخل السنوي خلال ثلاث سنوات × 15%، الطريقة النمطية حيث متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل = مجموع متوسط مجمل الدخل السنوي لكل خط من خطوط الأعمال بالبنك (تمويل شركات، تجارة، تجزئة، وكالة، إدارة الأصول..). خلال آخر ثلاث سنوات سابقة × معامل بيتا (يتراوح بين 12 إلى 18%)، و طريقة القياس المتقدمة و يحسب متطلبات رأس

²⁹ - أحمد شعبان محمد على، الأزمات و المتغيرات الاقتصادية و دور القطاع المصرفي، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 2010، ص 188.

³⁰ - يتطلب تقسيم محفظة القروض إلى ما لا يقل عن سبعة أحزمة مختلفة، بحيث توفر المصارف تصنيفاتها الذاتية لاحتمال التعثر.

³¹ - تقرر المصارف تصنيفاتها الداخلية بناء على الخبرة التاريخية.

³² - حاكم محسن الربيعي و محمد عبد الحسين الراضي، حوكمة البنوك وأثارها في الأداء و المخاطرة، دار البازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص 58.

³³ - تعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر التعرض لخسائر تنجم عن عدم كفاية أو اخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية.

المال لمقابلة مخاطر التشغيل من خلال استخدام نماذج داخلية متقدمة في البنك ذاته، معتمدا على معايير نوعية و كمية³⁴.

2-2-المراجعة الرقابية:

تعتمد هذه الدعامة على مجموعة من المبادئ التي تؤكد حاجة البنوك لتقييم كفاية رأس المال وفقا لحجم المخاطر التي يواجهها. ويتطلب هذا النظام إمام مجلس الإدارة و الإدارة العليا للبنك بدرجة المخاطر، وتقييم لكفاية رأس المال، وتقييم شامل للمخاطر، ومراجعة لأنظمة الرقابة الداخلية. ويمكن حصر هذه المبادئ في أربعة أساسية³⁵:

- يتوجب على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاية الكلية رأس المال وفقا لحجم المخاطر، وأن تمتلك أيضا إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة.
- يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة له، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود.
- يتعين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك .
- يتعين على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب، واتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى.

2-3-تحقيق انضباط السوق:

تعد هذه الدعامة أحد المحاور الجديدة في اتفاق بازل 2 بالإضافة إلى المراجعة الرقابية، تهدف إلى تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز الشفافية والإفصاح، ويتطلب ذلك توفير نظام دقيق للمعلومات، ونظم محاسبة دقيقة حتى تستطيع الأفراد المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها و مقدرتها على إدارة المخاطر.

قد جعلت الإفصاح و الشفافية شرطا للسماح للمصارف باللجوء إلى نماذج التقييم الداخلي أو الذاتي.

3-الإصلاح المصرفي من خلال اتفاقية بازل 3:

تعتبر بازل 3 مجموعة من التدابير و الإصلاحات المصرفية التي قامت لجنة بازل للرقابة و الإشراف على المصارف بتطويرها بهدف تقوية قاعدة رأس المال و السيولة، لتعزيز الإشراف و إدارة المخاطر في القطاع المصرفي، كجزء من الإصلاحات المصرفية التي دعت إليها مجموعة العشرين في أعقاب أزمة الدين العقارية

³⁴ - حاكم محسن الربيعي و محمد عبد الحسين الراضي، حوكمة البنوك وأثارها في الأداء و المخاطرة، مرجع سابق، ص60.

³⁵ - صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 و الدول النامية، دراسة أعدت لمخاطفي المصارف المركزية العربية، أبو ظبي، 2004، ص11.

2007، حين تبين لزعماء العالم هشاشة النظام المالي السائد. وقد اتفقت الهيئة المشرفة³⁶ في لجنة بازل على الإطار الواسع لبازل 3 في سبتمبر 2009 ووضعت هذه اللجنة مقترحات محددة في ديسمبر 2009، كرد على الأزمة المالية و مبادرة لتقوية النظام التنظيمي المالي وإصلاحه. في 12 سبتمبر 2010 تم توقيع اتفاق بازل 3 من قبل اللجنة لتتم المصادقة عليه من قبل زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم بعاصمة كوريا الجنوبية "سيول" في 12/11 نوفمبر 2010، ليتم تجسيدها وفق مراحل تمتد من جانفي 2013 إلى 1 جانفي 2019.

3-1- أهداف الإصلاح المصرفي المعاصر :

تشمل الإصلاحات المصرفية التي جاءت بها اتفاقية بازل 3 تعديلات على الدعامات الثلاثة لبازل 2 فقد ركزت على إجراء تغييرات على إطار مخاطر السوق، وعلى إطار التسديد، وتحسين نوعية رأس المال، زيادة احتياطات رأس المال، وتخفيض الدورية لمتطلبات رأس المال، كتعديلات للدعامة الأولى لبازل 2، وعلى التركيز على المخاطر في جميع أنحاء المصرف، ومواضيع محددة تتعلق بقياس وإدارة المخاطر، ومخاطر السمعة، كتعديلات على الدعامة الثانية لبازل 2، كما شملت التعديلات على الدعامة الثالثة التشدد في إفصاحات أكبر من قبل المصارف تؤدي إلى تصور أكثر شمولاً لمخاطرها³⁷.

و ذلك لتحقيق الأهداف التالي³⁸:

- تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات و الأزمات الناتجة عن ضغوط مالية و اقتصادية، أيا كان مصدرها، و تقليل خطر انتقال الآثار من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي.
- تحسين إدارة المخاطر و حوكمة المصارف.
- تعزيز الشفافية و الإفصاح في المصارف على مستوى العالم.
- تدعيم إجراءات التخطيط و للسيولة و رأس المال.
- تعزيز الأدوات الإشرافية الفعالة على ممارسات نظام التعويضات و الحوافز و المساهمة في دعم تكافؤ الفرص.

³⁶ - مجموعة محافظي المصارف المركزية و رؤساء الإشراف

³⁷ - عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي و مقررات بازل 3، الدار الجامعية-الاسكندرية، 2013، ص312

³⁸ - نفس المرجع السابق، ص314.

3-2- جوانب الإصلاح المصرفي من خلال بازل 3:

يمكن تصنيف الإصلاحات المالية التي جاءت بها مقررات بازل 3 إلى جانبين:

جانب إصلاح جزئي أو على مستوى المصرف الواحد من خلال تدابير احترازية تحوطية على مستوى المصرف الواحد ، و جانب إصلاح كلي أو على مستوى القطاع أو النظام المصرفي ككل، ويمكن اختصار ذلك في خمس نقاط رئيسية كما يلي:

1- تحسين جودة و متانة و شفافية قاعدة رأس المال: أدركت لجنة بازل أن وجود قاعدة صلبة لرأس المال تعتبر شرط ضروري لوجود قطاع بنكي قوي، لهذا يجب تعزيز مستوى رأس مال لمواجهة أزمات مالية مستقبلية، يجب تحسن نوعية وكمية رأس المال لتكون أعلى من تلك المنصوص عليها في بازل 1 و بازل 2 بغرض تحقيق الاستقرار المالي في الأجل الطويل، سيتم إدخالها بالتدرج على مراحل³⁹.
حيث تقترح اللجنة ما يلي:

-زيادة 2% إلى 4.5% من متطلبات الحد الأدنى لرأس المال الأساسي⁴⁰

-الاحتفاظ بهامش احتياطي من الأسهم العادية للحفاظ على رأس المال (Capital conservation buffer بنسبة 2.5% من الأصول و التعهدات المصرفية، لمواجهة فترات الضغط المستقبلية، ليصل المجموع إلى 7% في 2017. وبذلك ترتفع نسبة كفاية رأس المال⁴¹ من 8% إلى 10.5% .

-احتياطي مواجهة التقلبات الدورية (Un coussin de sécurité contracyclique) و قد حددت النسبة ب 2.5% لتكملة هامش الاحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية، لتصبح بذلك نسبة الملاءة 13% في جانفي 2019.

-نسبة الاستدانة أو الرفع المالي leverage ratio: أدخلت بازل 3 نسبة جديدة لرأس المال تهدف لوضع حد لتزايد الديون في النظام المصرفي حيث تسمح بقياس حجم التزامات البنك نسبة لحجم ميزانيته. النسبة محددة ب 3% من الشريحة الأولى⁴²، على أن يتم تحديد النسبة الدنيا ابتداء من 2018.

³⁹ - Nout Wellik, président de comité de Bâle sur le contrôle bancaire, au-delà de la crise :la réponse stratégique du comité de Bâle, revue de la stabilité financière ;n°13,banque de France, septembre 2009,pp(133-141).

⁴⁰ - رأس المال المكتتب و الأرباح غير الموزعة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد و غير المقيدة بتاريخ استحقاق،أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.

⁴¹ - عدم احتساب رأس مال الشريحة الثالثة في بازل 3.

⁴² - مجموع عروض البنك(الميزانية و خارج الميزانية) لا يمكن أن تتجاوز 33 مرة رأس المال الشريحة 1 للبنوك.

2- تأسيس معايير عالمية للسيولة: أهم الابتكارات في بازل 3 هو إدخال معيار عالمي موحد للسيولة، باقتراح نسبتين :

أ- نسبة تغطية السيولة للمدى القصير liquidity coverage ratio (LCR) حدها الأدنى 100 % لتحسين المرونة في المدى القصير حيث يطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات سيولة جيدة و كافية لمواجهة مشاكل في الخزينة لفترة 30 يوما، في ظروف ضغط حاد قصير المدى.

$$LCR = \frac{\text{الأصول العالية الجودة}^{43}}{\text{مجموع تدفقات السيولة الصافية}^{44}} \text{ لمدة } 30 \text{ يوما} \leq 100\%^{45}$$

ب- نسبة تغطية السيولة للمدى الطويل: NSFR (net stable funding ratio) أو صافي نسبة التمويل المستقر، يتطلب امتلاك مصادر تمويل مستقرة لتمويل نشاطاتها على مدى سنة واحدة على الأقل.

$$NSFR = \frac{\text{التمويل المستقر المتاح}^{46}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}^{47}} \leq 100\%^{48}$$

بالإضافة إلى إلزام البنوك بتطوير اختبارات الضغط بإدخال مخاطر السيولة إلى جانب المخاطر الأخرى، فمخطط التمويل الاستعجالي للبنوك ومخزون السيولة ، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار نتائج اختبارات الضغط⁴⁹.

3- تحسين إدارة و مراقبة المخاطر⁵⁰:

قامت لجنة بازل بتعزيز الدعامات الثانية لبازل 2 و المتعلقة بعملية المراجعة الرقابية برفع مستوى الالتزامات المتعلقة بإدارة المخاطر و الإشراف⁵¹، تتضمن مقترحات اللجنة في هذا الشأن مبادئ لتعزيز حوكمة⁵² المصارف، خاصة تلك المتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية و عمليات التوريق، تسيير فعال لتركز المخاطر

⁴³ - (النقدية، احتياطات لدى البنك المركزي، سندات الديون السيادية، وتقدر بقيمتها كاملة بدون خصم) بالدرجة الأولى، ثم تليها (سندات الديون العمومية ، النادات المغطاة وسندات المؤسسات غير المالية متوسطة التصنيف بعد خصم 15%) و يجب أن لا تشكل أكثر من 40% من مخزون الأصول السائلة، بالإضافة إلى سندات أخرى حسب تقدير السلطة الرقابية تخضع لخصم 50% من قيمتها الإجمالية و لا تشكل أكثر من 15% من مخزون الأصول السائلة.⁴⁴ - تحسب بالاستعانة بمعدلات سحب الودائع و الالتزامات المشروطة في غضون 30 يوما.

⁴⁵ - BASEL III. Handbook, Accenture ,2011.p 38.

⁴⁶ - و تمثل رأس المال الأساسي والأسهم الممتازة من الشريحة الثانية .

⁴⁷ - و يستند على الميزانية و خارج الميزانية و يشمل النقدية و الأوراق المالية لأقل من سنة.

⁴⁸ - BASEL III. Handbook, Accenture ,2011.p 43.

⁴⁹ - أداة رئيسية لإدارة المخاطر ،هي التي تنبه الإدارة العليا بالنتائج غير المتوقعة ذات الصلة بمجموعة من المخاطر، توفر مؤشرا على مقدار رأس المال المتاح لاستيعاب الخسائر إذا حدثت صدمات كبيرة.

⁵⁰ - Nout Wellik ;réfrence déjà cité.

⁵¹ -التعديلات الخاصة ببازل 2، نشرت في جانفي 2009، «supervisory guidance for assessing bank's financial instruments fair value practices»

⁵² -هي الطريقة التي تتم بها إدارة أعمال و شؤون المؤسسات المصرفية من لدن مجالس الإدارة، الإدارات العليا، والتي تؤثر في كيفية قيام المصارف بوضع خطط و سياسات و أهداف مع مراعاة تحقيق العائد الاقتصادي الملائم للمالكين المؤسسين و المساهمين الآخرين و هي بذلك تشمل تحديد الصلاحيات و المسؤوليات و سلطات اتخاذ القرار، نظام الرقابة الداخلية، الرقابة و التحكم في المخاطر، نظام الحوافز المالية و العاملين...الخ المرجع : حاكم محسن الربيعي و حمد عبد الحسين الراضي، حوكمة البنوك وأثارها في الأداء و المخاطرة، ذكر سابقا.

و إنشاء حوافز لإدارة أفضل للمخاطر و العوائد على المدى الطويل ،خاصة فيما يتعلق بنظام المكفئات و التعويضات و قياس المخاطر، تعزيز تقنيات التقدير ،طرق التعرف و قياس خسائر القروض بالإضافة إلى إتباع نهج احتياط كلي (macroprudentielle) للإشراف، فقد تعدت اللجنة خلال إعداد اقتراحاتها التركيز على سلامة المصرف إلى أوسع من ذلك من خلال تبني فكرة تحقيق الاستقرار المالي ككل.

4- مجال الإفصاح و الشفافية⁵³:

تعتبر الثقة بين الأطراف المختلفة (مستثمرين، محللين) و بقية المتدخلين في السوق ضرورية للسير الحسن للنظام المالي، فقلة الإفصاح حول المخاطر المؤسسات و المنتجات الهيكلية كانت أحد أهم الأسباب الرئيسية لاشتداد الأزمة المالية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض شديد في الاستثمارات المالية، وزاد في تقليص المديونية، وكذا عملية تقييم المنتجات المشتقة التي غالبا ما تفتقر للصرامة الشيء الذي أدى إلى تفاقم عدم اليقين في السوق، حيث أن عدم القدرة على تحديد القيمة الفعلية لهذه المنتجات في أوقات الأزمات يفقد الثقة في ميزانيات البنوك.

و للتخفيف من حدة هذه المشكلة حددت الدعامة الثالثة لبازل 2 مجموعة من الشروط لطبيعة المعلومات التي يجب توفرها استكمالا للدعامة الأولى و الثانية، والتي تمكن للمتدخلين في السوق تحديد كفاية رأس المال لأي بنك ، وطرق تقييمه للمخاطر، وقد وضعت اللجنة مجموعة من المقترحات لتعديل⁵⁴ الدعامة الثالثة لبازل 3 و المتعلقة بانضباط السوق وتضم هذه التعديلات أساسا توفير المعلومات المتعلقة بالتوريق، الالتزامات خارج الميزانية و نشاطات السوق، والتي تمنع مستقبلا إثارة الشكوك حول قوة ميزانية البنوك ذات الصلة بالأنشطة السوقية للبنوك.⁵⁵

5- تعاون عبر الحدود في الإشراف⁵⁶:

أظهرت الأزمة المالية العالمية أهمية التعاون الدولي في مجال الإشراف، لذلك اعتمدت لجنة بازل في إصلاحاتها المقترحة على ضرورة تعزيز التعاون على تبادل المعلومات بين المشرفين، فالتنسيق والتواصل ضروريين لإرساء قواعد سليمة و قوية لإدارة المخاطر و إعداد معايير للإشراف، كما تمكن من وضع قواعد للسيولة فعالة للبنوك المهمة على المستوى الدولي، كما تشدد اللجنة على وضع توصيات للحد من إفلاسات مجموعات البنوك العابرة للحدود، وهي مهمة مشتركة لكل من المشرعين، البنوك المركزية

⁵³- فالشفافية هي أداة للمساعدة على تأكيد و تنفيذ المبادئ الرئيسية لحوكمة جيدة.

⁵⁴ - " principles for Sound stress testing practices and supervision » janury 2009Kbanks of international settlements. وثيقة اللجنة للإطلاع

⁵⁵ - Nout Wellik ;référence déjà cité .

⁵⁶ - nout wellink ، مرجع سابق.

و القطاع الخاص.- ضرورة إيجاد نظام فعال للتأمين على الودائع للمحافظة على ثقة الجمهور⁵⁷، وتمثل المبادئ التي وضعتها اللجنة مرجع للدول لإصلاح نظام التأمين على الودائع. كما تعالج مختلف القضايا المتعلقة بتغطية الضمانات والسداد الفوري للمودعين.

3-3-3- واقع تطبيق اتفاقية بازل 3:

على نفس النهج الذي اعتمده اللجنة خلال إعداد إصلاحاتها السابقة من خلال بازل 1 و 2، فإنه يتم إعداد المقترحات ثم إرسالها لاستشارة الأعضاء و بعد ذلك اختيار عينات لتطبيق لاقتراحات، مع وضع برنامج تطبيق على مراحل يخضع في كل مرحلة للمراقبة و التنقيح، فقد تم وضع رزمة لتطبيق مقترحات بازل 3 على النحو التالي:

المبادئ الأساسية المكونة لبازل 3	رزمة التطبيق
القواعد الجديدة لقياس كفاية رأس المال	إجراء منشور في 2011، التطبيق في ابتداء من جانفي 2013
الإجراءات الخاصة بـ EBISm et EBISi ⁵⁸	نشرت في 2011 و 2012، التطبيق ابتداء من جانفي 2016
نسبة السيولة قصيرة المدى LCR	نشرت في 2013، التطبيق ابتداء من جانفي 2015
نسبة الرفع المالي RATIO DE LEVIER	يبدأ في 2015 ليُدْرَج في المعيار الأول ابتداء من 2018.
نسبة السيولة للمدى الطويل NSFR	إدخال نسبة دنيا ابتداء من 2018

الجدول 1⁵⁹: العناصر المكونة لبازل 3 و تواريخ دخولها حيز التطبيق.

بعد إصدار جميع الوثائق التي تشرح كل إجراء على حدى يبقى من الدول الأعضاء ترجمته في شكل قوانين و تشريعات⁶⁰ لتكون جاهزة وفق الرزمة الموضوعية، بالنسبة لدول الأعضاء و المقدر عددهم ب 27 فهي مقسمة إلى غاية نهاية جويلية 2013⁶¹: 11 دولة قامت بإتمام قوانينها و طرحتها حيز التنفيذ، 14 دولة⁶² أتمت قوانينها لم تضعها حيز التنفيذ، 2⁶³ دولة لا تزال في مرحلة إعداد التشريعات و القوانين.

⁵⁷- قامت لجنة بازل في هذا الشأن بالتعاون مع الجمعية الدولية لنظام التأمين على الودائع IADI، بإصدار (Core principales for effective deposit insurance systems) 2009، متوفر في موقع بنك التسويات الدولي.

⁵⁸ - banques d'importance systémique mondiale et intérieure (EBISm et EBISi)

⁵⁹ Rapport aux ministres des Finances et aux gouverneurs des banques centrales du G 20 sur le suivi de la mise En œuvre de la réforme réglementaire Bâle III , Banque des Règlements Internationaux, avril 2013 p04

⁶⁰- الخاصة برأس المال التي تعتبر نهائية في جانفي 2013.

⁶¹ -Rapport du Comité de Bâle aux dirigeants des pays membres du G 20 sur la mise en oeuvre de Bâle III, aout 2013.

⁶² - الأرجنتين، البرازيل، كوريا، روسيا، الولايات المتحدة، و 9 من أعضاء الاتحاد الأوربي .

⁶³- تركيا وأندونيسيا.

ثالثا: آثار الإصلاح المصرفي على البنوك الإسلامية:

تعتبر البنوك الإسلامية من أبرز المتغيرات الحاصلة على النظام المالي الدولي، فهي و بالرغم من حداثها مقارنة بنظيرتها التقليدية تحوز على اهتمام بالغ من قبل الباحثين و الخبراء الدوليين لما حققتة من نمو سريع خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، فتشهد الفترة الممتدة من 2007 إلى 2013 توجها عالميا للبحث و الدراسة في المجال المصرفية الإسلامية، وهناك من يرشحها للتفوق عن تلك التقليدية لتكون ضمن البدائل الإستراتيجية لحفظ الاستقرار المالي الدولي، لما تتميز به من طبيعة خاصة.

1- طبيعة البنوك الإسلامية :

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال و توظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بهدف بناء المجتمع الإسلامي و تحقيق عدالة التوزيع، فهي تقوم بأعمال مصرفية تختلف عن تلك التي تقدمها البنوك التقليدية تحكمها قواعد و ضوابط أخلاقية خاصة أهمها عدم التعامل بالفوائد الربوية أحدا و عطاء.

1-1- مصادر الأموال في البنوك الإسلامية:

تعتمد البنوك في ممارسة مختلف أنشطتها على الموارد المتأتية من المصادر التالية⁶⁴:

1- المصادر الذاتية⁶⁵: وهي الأموال التي تعود لملاك البنك و تتكون من:

رأس المال المدفوع: يتمثل في تلك القيم المدفوعة فعلا من طرف ملاك البنك، وليس المتعهد بها.
الاحتياطات: وهي مبالغ تقتطع من صافي الربح الذي يعود للمساهمين في البنك الإسلامي فقط، ولا يتم اقتطاعها من أرباح المودعين.

الأرباح المحتجزة: اقتطاع نسبة معينة من أرباح المساهمين قبل توزيعها.

المخصصات: وهي مبالغ تقتطع من الأرباح الإجمالية، وذلك لمواجهة خسائر محتملة.

2- المصادر الخارجية⁶⁶: تتمثل في:

- الودائع الجارية: لا يختلف مفهومها كثيرا عن تلك الموجودة في البنوك التقليدية من حيث شروطها وكيفية استعمالها. أما من ناحية أهميتها فتقل، نظرا لعدم استهداف البنوك الإسلامية لها.

⁶⁴ - رقية بوحضر و مولود لعراية، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمطلبات بازل 2، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م23 ع2، ص3-2010، 50.

⁶⁵ - الملاحظ أن موارد البنوك الإسلامية شبيهة بتلك الموجودة في البنوك التقليدية، ولكنها تختلف عنها في نقاط جوهرية أهمها أن تكون حلالا ومبررة المصدر حتى يكون نشاط البنك الإسلامي حاليا من كل شبهة منذ بداية نشاطه.

⁶⁶ - ما يلاحظ على الموارد الخارجية للبنوك الإسلامية هو اختلاف آلية عملها عن تلك الموجودة في البنوك التقليدية، فالبنك الإسلامي لا يضمن إلا الودائع الجارية أما بقية الودائع فلا يضمنها، كما أنه لا يدفع عنها عائدا ثابتا فإذا كان ربح يتم اقتسامه أما الخسارة فيتحمّلها المودع .

-الودائع غير الجارية: يرتبط البنك بعقد مضاربة شرعي مع المودعين الباحثين عن الربح، حيث يكون البنك هو المضارب أما المودعين فهم أصحاب رؤوس الأموال. والودائع غير الجارية على عدة أنواع منها:
أ-الودائع الادخارية: تتميز بصغر مبلغها ويهدف أصحابها إلى تنمية دخلهم، وتكون قابلة للسحب في أي لحظة؛

ب-الودائع الاستثمارية: وودائع طويلة الأجل، تكون قابلة للسحب وهي على عدة أنواع:
حسابات الاستثمار العام: يتسلمها البنك من المودعين لتوظيفها في مختلف الأنشطة التي يمارسها دون قيد منهم سواء فيما يخص مجال توظيفها أو أي شرط آخر، وتشارك في النتيجة الكلية للبنك؛
حسابات الاستثمار الخاص: يتم الاتفاق على توظيفها في مشروع محدد من طرف العميل؛ حيث يقسم الربح مع البنك أما الخسارة فيتحمّلها العميل وحده لأنه هو المسؤول عن اختياره.

1-2- استخدامات البنوك الإسلامية:

تقوم البنوك الإسلامية باستخدام مواردها في أنشطة متعددة أهمها:

-خدمات مصرفية: تقدم البنوك الإسلامية مجموعة من الخدمات المصرفية لتسهيل معاملات عملائها كفتح الحسابات البنكية وإصدار خطابات الضمان وغيرها من الخدمات. وتقدم هذه الخدمات نظير أجر قد يكون مبلغ نقدي أو نسبة من الصفقة مقابل الجهد المبذول والتكاليف المتحملة.

-التوظيف وفق صيغ التمويل الإسلامي: تختلف أنشطة التمويل التي تقدمها البنوك الإسلامية حسب الصيغة المتبعة إما بإقامة مشاريع أو المشاركة في أخرى قائمة، وإما عن طريق تقديم المال للغير مقابل حصة في رأس المال، عن طريق صيغ التمويل القائمة على أساس المشاركة⁶⁷، وإما مقابل عائد ثابت كما في صيغ التمويل الجاري⁶⁸.

ونظرا للطبيعة الخاصة لمصادر الأموال و طرق استخدامها في البنوك الإسلامية كونها لا تتطلب عائد ثابتا، كما أنها بإمكانها أن تتحمل الخسارة، فهي مختلفة عن الأدوات المالية التقليدية، فمن الصعب قياس ملاءة البنوك الإسلامية بالاعتماد على معيار قياس الملاءة للجنة بازل، كونه موجه لقياس ملاءة البنوك التقليدية، فعلى البنوك الإسلامية التكيف مع المعايير الدولية بما يتوافق و طبيعتها و لا يخرج عن إطار الشريعة الإسلامية.

2- مجلس الخدمات المالية الإسلامية: أسس هذا المجلس رسميا في كوالالمبور بماليزيا في 3 نوفمبر 2002، و بدأ نشاطه رسميا في سنة 2003، مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو هيئة دولية، تضع

⁶⁷- يعتبر نظام المشاركة الميزة الأساسية للبنوك الإسلامية، وذلك باعتمادها على قاعدة الغنم بالغرم، وأساليب المشاركة هي المشاركة و المضاربة، المغارسة و المساقاة...

⁶⁸- أي الأساليب البيعية وهي المراجعة و المراجعة للأمر بالشراء، ابيع السلم، الاستصناع و الإجارة..

معايير لتطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وذلك بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضمّ بصفة عامة قطاع البنوك، وسوق المال، والتكافل) التأمين الإسلامي، إن عمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية يتمم عمل لجنة بازل على الإشراف المصرفي، والمنظمة الدولية للأوراق المالية والجمعية الدولية لمشرفي التأمين⁶⁹.

أهداف مجلس الخدمات الإسلامية⁷⁰:

- معالجة الهياكل و المكونات الخاصة بالمنتجات و الخدمات التي تقدمها المؤسسات بما يتفق مع الشريعة الإسلامية و التي لم تعالجها الإرشادات الدولية.
- توحيد أسلوب تحديد و قياس المخاطر و تقدير الأوزان الترجيحية لمخاطر المصارف الإسلامية عند تبنيها تطبيق المعايير الدولية .
- العمل على تطوير ممارسة المصارف الإسلامية لتتمكن من تلبية متطلبات المعايير الدولية.

3- آثار إصلاحات لجنة بازل 1 و 2 على البنوك الإسلامية:

لم تراع لجنة بازل عند إقرارها للمعيارين الأول و الثاني خصوصية طبيعة عمل البنوك الإسلامية، ما دفع لجنة كفاية رأس المال المنبثقة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية و مجلس الخدمات المالية الإسلامية بتقديم صيغ متوافقة مع مقررات لجنة بازل من جهة و مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية من جهة ثانية كما يلي:

3-1- كيفية تطبيق البنوك الإسلامية لبازل 1:

نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية لعام 1999⁷¹= (رأس المال المدفوع + الاحتياطات)⁷² + (احتياطات إعادة التقييم + احتياطات معدل الأرباح⁷³ + احتياطات مخاطر الاستثمار⁷⁴) / الأصول المرجحة الممولة لرأس المال البنك و المطلوبات + 50% من الأصول المرجحة من حسابات الاستثمار المشترك ≤ 8% .

الملاحظ أنه تم إضافة 50% من حسابات الاستثمار لمقام النسبة لتغطية مخاطر الإزاحة التجارية⁷⁵، وهي مخاطر تنشأ عن إدارة حسابات الاستثمار المشترك تختلف عن المخاطر الائتمانية العادية.

تاريخ الاطلاع 2013/08/22. http://www.banquecentrale.gov.sy/ba-edu/IFSB_AAO.htm -69

70- بانقا عبد القادر محمد الحاج وآخرون، تطبيق معيار كفاية رأس المال (بازل 2) المكيف فقهيًا و آثاره على السلامة المصرفية (دراسة تطبيقية على ثلاثة مصارف السودانية)، مجلة العلوم و البحوث الإسلامية، العدد الخامس، أغسطس 2012، ص 7.

71- رقية بوحيدر، مرجع سبق ذكره.

72- الشريعة الأولى حسب بازل 1.

73- احتياطي معدل الأرباح: هي مبالغ محتجزة تقتطع من إجمالي دخل أموال المضاربة.

74- هي مبالغ المخصصة من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار بعد اقتطاع ربح المضارب من أجل توفير الوقاية من خسائر الاستثمار المستقبلية التي يمكن أن يتعرض لها أصحاب حسابات الاستثمار.

75- وهي نوع من المخاطر التي يتعرض إليها البنك الإسلامي وتمثل في الضغوط التي يتعرض لها لتعديل العائد على حسابات الاستثمار المشترك و ذلك بالتخلي عن جزء من العائد على حقوق المساهمين لتتمكن من المنافسة في السوق، بالإضافة إلى مخاطر تنشأ عن مخالفة إدارة البنك قيود عقود الاستثمار أو حصول تعدي أو إهمال في إدارة أموال المستثمرين حيث يكون البنك مسؤولاً من الناحية القانونية في هذه الحالة.

تقسيم الأصول حسب درجة خطورتها⁷⁶: حيث تقسم إلى:

أصول الميزانية: يمكن تصنيفها حسب درجة المخاطر المرتبطة بكل أصل إلى:

- الصيغ القائمة على أساس تقاسم الربح والخسارة هي أصول مرتفعة المخاطر، ويعطى لها وزن ترجيحي قدره 100%، كالمضاربة، المشاركة والاستثمار الحقيقي... الخ.

- الصيغ القائمة على أساس عائد ثابت، يتم التفريق ما بين حالتين:

- إذا كانت غير مرتبطة برهن أو ضمان فهي مرتفعة المخاطر ويعطى لها وزن ترجيحي قدره 100%

- إذا كانت مرتبطة برهن أو ضمان سواء كان عقاري أو غيره فيعطى لها وزن ترجيحي قدره 50%

فيما يخص باقي أنشطة البنك الإسلامي: يطبق عليها نفس المعاملات الموجودة في اتفاقية بازل 1.

التزامات خارج الميزانية: تخضع لنفس المعاملة الواردة في اتفاقية بازل 1، لأنها في واقع ممارستها لا تختلف عن ما هو موجود في البنوك التقليدية، ماعدا عدم أخذ الفوائد.

3-2- كيفية تطبيق البنوك الإسلامية لبازل 2:

قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية و بتنسيق مع لجنة بازل بإصدار معيار كفاية رأس المال للمؤسسات المالية، وكان ذلك في ديسمبر 2005 كما يلي:

حقوق المساهمون + احتياطي معدل الأرباح + احتياطي مخاطر الاستثمار/إجمالي الموجودات حسب أوزان المخاطر (مخاطر الائتمان⁷⁷ + مخاطر السوق⁷⁸) + مخاطر التشغيل⁷⁹ - إجمالي الأصول المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المشترك (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) $\leq 8\%$.⁸⁰

و الملاحظ أن الاختلاف في طبيعة صيغ التمويل الإسلامية يجعل مخاطر أصولها مختلفة عن تلك الناشئة عن الإقراض التقليدي. مما يجعل نظام تقدير المخاطر أكثر تعقيدا في تقييم نوعية الأصول، ولهذا فإن للاتفاقية انعكاسات ايجابية وأخرى سلبية على عمل البنوك الإسلامية.

3-3- الآثار الايجابية لمعاري بازل 1 و 2 على البنوك الإسلامية:

لمقرارات لجنة بازل آثار ايجابية على العمل المصرفي الإسلامي من خلال:

⁷⁶-حنان دريد، زهية بوديار، المصرفية الإسلامية كبدل لتجاوز الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة و تأثيرها على اقتصاديات دول شمال افريقيا، جامعة تبسة، 2013.

⁷⁷-وهي المخاطر الناتجة عن صيغ التمويل الإسلامي كعدم وفاء العميل بالسداد، أو تأجيل السداد أو الرجوع عن الوعد في صيغة المراجعة، والمخاطر الناتجة عن الكوارث الطبيعية في السلم و غيرها..

⁷⁸-تعرض المصارف الإسلامية لمخاطر السوق كمخاطر الصرف الأجنبي و مخاطر الأسعار، و مخاطر سعر الفائدة بشكل أخف بسبل عدم تعاملها بالفوائد، فقط بعض البنوك التي تعتمد على سعر الفائدة السائد في السوق. في تقدير هامش الربح في المعاملات.

⁷⁹-و تتمثل في عدم كفاية أو فشل الإجراءات الداخلية و الأنظمة و العنصر البشري و الأحداث الخارجية، يضاف إليها مخاطر عدم الالتزام بالشرعية الإسلامية.

⁸⁰-رقية بوحيزر، مرجع سبق ذكره.

-اهتمام هذه البنوك بالسلامة المصرفية، المتمثلة في الملاءة و قوة رأس المال و جودة الأصول، وذلك بوضع السياسات المناسبة و المحتاطة، والإدارة الواعية، وتطبيق معايير الجودة الشاملة في البنوك الإسلامية، وضع نظام دقيق للمراجعة و التفتيش و التدقيق مع السعي إلى استيفاء متطلبات عملية التقييم بمعرفة وكالات التقييم الدولية⁸¹.

-تعزيز ثقافة إدارة المخاطر، تعزيز القدرة التنافسية، تشجيع ثقافة الإفصاح.⁸²

-تأهيل الكوادر البشرية العاملة لديها، وهو ما يؤدي إلى رفع كفاءة و جودة المنتجات و الخدمات المصرفية الإسلامية.

-تحسين أساليب إدارة المخاطر بابتعاد عن المشاريع الغير مدروسة التي تؤدي إلى وقوع الخسائر.

- إمكانية الدخول الأسواق المالية العالمية، مما يؤمن سرعة النمو و الانتشار للعمل المصرفي الإسلامي.

-بالنسبة للمبادئ الأساسية للرقابة الفعالة المصرفية و متطلبات الإفصاح و الشفافية، فهي و بدرجة

متساوية صالحة للمصارف الإسلامية، وبما أن طبيعة المصارف الإسلامية مختلفة لأنها تعمل بنظام المشاركة فإنها قد تحتاج لنظم رقابة أكثر فعالية.⁸³

كما توجد مجموعة من الالتزامات و الشروط كالمنافسة العادلة، تسهيلات المقرض الأخير..، على سلطات الرقابة و الإشراف الالتزام بها و التي تناسب البنوك الإسلامية.

3-4- الآثار السلبية لمعاري بازل 1 و 2 على البنوك الإسلامية:

-وقوع البنوك الإسلامية داخل الدول ذات المخاطر المرتفعة، مما يحول دون انتقال رؤوس الأموال الخارجية إليها، و يصعب حصولها على التمويل الخارجي.⁸⁴

-انعكاسات سلبية على الأرباح المتوقعة بسبب احتجاز نسبة عالية من الأرباح، بغرض زيادة رؤوس أموالها، لتحسين نسبة كفاية رأس المال من خلال زيادة بسط النسبة.

-اللجوء إلى زيادة درجة سيولة أصولها من خلال زيادة احتياطاتها النقدية وتخفيض آجال التمويل و الاستثمار، وبالتالي انخفاض أرباح و عائدات تلك الأصول.⁸⁵

81- أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، جدار للكتاب العربي للنشر و التوزيع، 2008، ص156.

82- رقية بوخيضر، مرجع سبق ذكره.

83- طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر "تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2003، ص129.

84- رقية بوخيضر، مرجع سبق ذكره..

85- أحمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص155.

- إن توجيه جزء من موارد البنوك الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و التي لم تحصل على تصنيف ائتماني سيزيد من عبء رفع رؤوس الأموال تلك البنوك، وهو ما يدفعها لتخلي عن تمويل هذه المشروعات، وبالتالي تخليها عن أهدافها التنموية و الاجتماعية.⁸⁶

-تكمّن صعوبة تطبيق المعايير الدولية على المصارف الإسلامية في التقيد بمعايير كفاية رأس المال .
أولا، ونتيجة لطبيعة المشاركة في المخاطر في صيغ التمويل الإسلامية، فالمصارف الإسلامية بحاجة لرأس مال أكبر مقارنة بالمصارف التقليدية.

ثانيا، هناك حاجة لفصل مخصصات متطلبات رأس المال الخاص بالودائع الجارية عن المخصص لودائع الاستثمار.

ثالثا، أدت الحاجة لملائمة المعايير الدولية مع خصوصيات المصارف إلى تعزيز الجهود الرامية لإنشاء هيئة الإشراف على الخدمات المالية الإسلامية.

وأخيرا، إن جميع نظم تقييم المخاطر مثل CAMELS صالحة أيضا للمصارف الإسلامية.⁸⁷

4- آثار الإصلاحات المعاصرة على البنوك الإسلامية:

منذ صدور اتفاقية بازل 3 بدأ خبراء الصيرفة الإسلامية يفكرون في كيفية تطويع العمل المصرفي الإسلامي مع تلك التدابير بما يتناسب و طبيعته الخاصة. تعتبر هذه الإصلاحات التي وضعتها لجنة بازل استجابة لظروف مميزة يمر بها الاقتصاد العالمي، بهدف تحصين البنوك لمواجهة أزمات مستقبلية ، والملاحظ أن اللجنة للمرة الثالثة لم تراعي الطبيعة الخاصة للبنوك الإسلامية، وهذه الأخيرة مطالبة بالتقيد بهذه المعايير الدولية، رغم أنها كانت الأقل تضررا بالأزمة المالية العالمية، فيما يلي نحاول إبراز آثار هذه الإصلاحات على البنوك الإسلامية.

4-1- بالنسبة لرأس المال:

أولت لجنة بازل مرة أخرى أهمية بالغة لرأس المال ليس من خلال طريقة احتساب الملاءة و ربطها بطريقة قياس المخاطر كما في السابق و إنما برفع رأس مال كما و نوعا بنسبة تتراوح ما بين 25% إلى 40% عما هو عليه قبل الأزمة المالية، حيث تواجه البنوك عموما تحديا كبيرا لتحقيق ذلك، إما باحتجاز الأرباح أو بطرح أسهم جديدة للاكتتاب وفي كلا الحالتين ستتحمل البنوك تكاليف تمويل إضافية، خاصة بسبب استبدال الديون بأموال خاصة.

في المقابل يعتبر رأس المال البنوك الإسلامية أعلى جودة من نظيرتها التقليدية كونه يتكون في المقام الأول من الأسهم العادية (حقوق الملكية) و نادرا من الشريحة الثانية حول هذه النقطة بازل 3 لها تأثير إيجابي واضح في

⁸⁶-نفس المرجع السابق، ص 155.

⁸⁷- طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص129.

شروط القدرة التنافسية للبنوك الإسلامية.⁸⁸ فالبنوك الإسلامية تعد أمانة إلى حد كبير فقد بلغت متطلبات رأس المال الإجمالي من المستوى الأول Tier1 ، وإجمالي رأس المال 8% و12% على الترتيب، وهي معدلات أعلى من التي وضعتها "بازل 3" كهدف للتحقق في 2019، والتي لا تزيد على 7% و12% على الترتيب.⁸⁹ فيما يخص هامشي الاحتياطي للحفاظ على رأس المال و احتياطي مواجهة التقلبات الدورية فالبنوك الإسلامية مطالبة بالتقيد بها تنفيذاً لمقررات بازل 3 مع مراعاة خصوصياتها، وأهداف هذه المخازن مختلفة تماماً عن احتياطي معدل الأرباح و احتياطي مخاطر الاستثمار المدرجة في نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية، فقد صممت هذه الاحتياطات لاستعمالها لاستخدامها خلال الركود الاقتصادي.

فيما يخص نسبة الرافعة المالية فالبنوك الإسلامية ليست مثقلة بالديون بسبب الحظر الصارم من الديون فلا يمكن أن تشكل الديون أكثر من 33 مرة حقوق المساهمين، خصوصاً أنها تمنع التعامل بالمشنقات المالية و التوريق. فهذه النسبة لن يكون لها تأثير كبير على مواقع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

4-2- بالنسبة للسيولة: تعتبر السيولة تحدياً كبيراً تواجهه البنوك الإسلامية نظراً لطبيعة الأدوات المالية الإسلامية و التي يصعب تحويلها إلى سيولة بسرعة و أقل مخاطرة، في غياب أسواق ثانوية لتداول هذه الأدوات، ويدرك مجلس الخدمات للمؤسسات المالية الإسلامية أهمية معايير بازل 3 للسيولة، باعتبارها جزءاً مهماً من الإطار الرقابي العالمي، ويعمل المجلس على إعداد إرشادات بشأن الأدوات الكمية لقياس و مراقبة مخاطر السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية. أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية المعيار رقم 12⁹⁰: الذي يتضمن ثلاث وعشرون مبدأً إرشادي في مجال إدارة مخاطر السيولة بهدف تقديم معايير دولية جديدة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفي هذا الإطار تم تأسيس المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة في 2010، بهدف إيجاد أدوات مالية سائلة ذات تصنيف استثماري، تستطيع البنوك استخدامها لإدارة التمويل قصير الأجل، كما تهدف إلى دعم التعاون الإقليمي و الدولي لوضع بنية تحتية قوية لإدارة السيولة على المستويات الوطنية و الإقليمية و الدولية.

تتحصل المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة على الموجودات و الممتلكات المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من أعضائها، و تقوم بإنشاء محفظة موجودات لتسهيل إصدار الصكوك أو غيرها من الأدوات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة. ويتم استخدام هذه المحفظة من قبل المؤسسة لإصدار الصكوك عالية التصنيف

⁸⁸ -Adel HARZI , The impact of Basel III on Islamic banks: A theoretical study and comparison with conventional banks, Paper presented first time at the research chair "ethics and financial norms" of University Paris 1 La Sorbonne and the King Abdul University Jeddah, 2012

⁸⁹ - تاريخ تالاطح 2013/08/23 http://www.aleqt.com/2011/02/01/article_500566.html

⁹⁰ - وثيقة صادرة عن المجلس في مارس 2012 أنظر الموقع الرسمي www.ifsb.org

الائتماني و التي تسهل إدارة سيولة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وتساهم في إنشاء أسواق نقدية إسلامية تتسم بالحيوية عبر الحدود.⁹¹ وتستعد هذه المؤسسة لإصدار صكوك بأجال استحقاق تصل إلى سنة، قد تعرف بالصكوك السيادية لأنها ستكون مدعومة بأصول سيادية من الدول الأعضاء، يتوقع محللون أن تشمل طائرات وعقارات. وتحظر لوائح المؤسسة على أي دائن أو مستثمر أو مساهم مصادرة أصول الشركة أو تحريك دعوى إفلاس بحقها. ويمنح التصنيف الائتماني المرتفع الصكوك معاملة تفضيلية وفق قواعد بازل 3 الدولية الجديدة. مما قد يساعد البنوك الإسلامية في تعزيز نسب كفاية رأسمال المال لديها، فيتوقع أن تكون لصكوك المؤسسة أثر إيجابي أيضاً في إدارة ميزانيات البنوك، وبما أن الصكوك المذكورة ستكون بلا مخاطر فإنها سترفع نسبة كفاية رأسمال البنوك. وبحسب دراسة للبنك المركزي الماليزي يمكن استخدام الصكوك ذات التصنيف المرتفع الصادرة من المؤسسة كضمانة للمعاملات بين البنوك وفي الأغراض التمويلية للبنوك المركزية. غير أن تعدد الاستخدامات المحتملة للصكوك يؤكد صعوبة مهمة المؤسسة. فإذا اشترت بنوك هذه الصكوك لدعم ميزانيتها أو لاستخدامها كضمان، فإنها قد لا تقوم بتداولها، وهو ما يقلل من قيمتها كأداة لإدارة السيولة.⁹²

4-3- بالنسبة لتحسين قياس المخاطر والإفصاح والشفافية:

فإن البنوك الإسلامية ومن خلال الجهود المبذولة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية تضع الأسس اللازمة للاستفادة من الإرشادات التي وضعتها اللجنة في هذا المجال، وذلك بمراعاة أحكام الشريعة الإسلامية، وهي في هذا المجال لا تزال ترفع التحدي نظراً لاختلاف أدواتها المالية عن الأدوات التقليدية، فاعتمادها على صيغ التمويل الإسلامي الاستثمارية يجعلها أكثر عرضة للمخاطر وعليها الاجتهاد أكثر لإيجاد سبل فعالة للوقاية من المخاطر، وفيما يخص مسألة الإفصاح والشفافية فإن مبادئ الشريعة الإسلامية تقوم على أساس العدالة، المسؤولية، المساءلة والشفافية بمعنى الصدق والأمانة والدقة والشمول للمعلومات المقدمة، فلا بد من وجود نظام فعال وقادر على توفير الثقة لكافة أطراف العملية المالية.

الخاتمة:

⁹¹-نفس المرجع أعلاه.

تاريخ الاطلاع 2013/08/27. <http://www.al-jazirah.com/2013/20130604/mt2.htm> -⁹²

بهدف تحقيق الاستقرار المالي العالمي تقدمت لجنة بازل بمجموعة من الاقتراحات للإصلاح المصرفي، ومن خلال التعرف على جوانب الإصلاح المصرفي التي تعرضت إليها لجنة بازل للأنظمة المصرفية و الممارسات الرقابية يمكن استنتاج ما يلي:

1- يعتبر القطاع المصرفي أهم القطاعات الاقتصادية و من أكثرها تشابكا مع باقي القطاعات، ولذلك فالاستقرار الاقتصادي يعتمد بشكل على أساسي على تطور الهيئات المالية و المصرفية.

2- رغم ما حققته اتفاقية تحرير الخدمات المالية من إيجابيات في استخدام التكنولوجيا ونظم المعومان، انفتاح السوق المالي و حرية انتقال الأموال فإنها زادت من عرضة البنوك لمخاطر و الأزمات الدورية و المفاجئة.

3- من خلال الاتفاق الأول وضعت لجنة بازل اللبنة الأولى لتوحيد معايير الرقابة البنكية بما يتفق مع تنامي تيار العولمة.

4- تعرضت اتفاقية بازل 1 إلى العديد من الانتقادات أهمها التركيز على مخاطر الائتمان دون غيرها من المخاطر، والتمييز بين الدول فأعطت أهمية أكبر للدول الصناعية.

5- حاولت لجنة بازل من خلال الاتفاق الثاني الحفاظ على سلامة البنوك، ضمان التكافؤ بين التشريعات والتنظيمات، إلغاء التمييز بين الدول، توسيع قاعدة المخاطر و تحسين أساليب حساب و إدارة المخاطر.

6- رغم أن اتفاقية بازل 2 كانت حيز التنفيذ لم تمنع حدوث أزمة مالية عالمية تعد الأكثر خطورة، وترجع أسباب حدوثها إلى أن العديد من المصارف لم يكن لديها رأس المال الكافي لمواجهة المخاطر التي اتخذتها، كما أنها اعتمدت لتخفيف متطلبات رأس المال على التسنيذ و نقل الأصول الخطرة إلى خارج الميزانية.

7- كشفت أزمة الرهن العقاري 2007 عن ضعف إجراءات الرقابة على المؤسسات المصرفية وعجزها عن مسايرة الابتكارات المالية، مما دفع إلى مراجعة مقررات بازل 2 للرقابة و السلامة المصرفية من خلال اتفاقية جديدة بازل 3 في 2010.

8- اتفاقية بازل 3 إجراءات صارمة و تحوطيه ذات بعد كلي، فقد تناولت أمور أساسية مثل قواعد رأس المال و احتياطي السيولة و اختبارات الضغط، والحوكمة في المصارف، وممارسات التعويضات في المصارف.

9- تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل 3 يزيد من قدرتها التنافسية في محيط يفرض التعامل بكل شفافية لكن بحذر أكبر، كما تعتبر فرصة للحصول مصداقية أكبر على المستوى الدولي.

10- أهم الجوانب التي يمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة منها هي الإدارة الرشيدة للسيولة، تعزيز الحوكمة وتطوير سبل إدارة المخاطر.

المراجع:

- 1- أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، جدار للكتاب العربي للنشر و التوزيع، 2008.
 - 2- أحمد شعبان محمد علي، الأزمات و المتغيرات الاقتصادية و دور القطاع المصرفي، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 2010.
 - 3- بانقا عبد القادر محمد الحاج وآخرون، تطبيق معيار كفاية رأس المال (بازل2) المكيف فقهيًا و آثاره على السلامة المصرفية (دراسة تطبيقية على ثلاثة مصارف السودانية)، مجلة العلوم و البحوث الإسلامية، العدد الخامس، أغسطس 2012.
 - 4- حاكم محسن الربيعي و حمد عبد الحسين الراضي، حوكمة البنوك و آثارها في الأداء و المخاطرة، دار اليازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.
 - 5- حنان دريد، زهية بوديار، المصرفية الإسلامية كبديل لتجاوز الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة و تأثيرها على اقتصاديات دول شمال افريقيا، جامعة تبسة، 2013.
 - 6- دريد آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار الميسرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2012.
 - 7- رقية بوحضر و مولود لعرابة، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات بازل 2، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م23 ع2، صص 3-2010، 50.
 - 8- صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 و الدول النامية، دراسة أعدت لمحافظة المصارف المركزية العربية، أبو ظبي، 2004.
 - 9- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.
 - 10- طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر " تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2003.
 - 11- عبد الغني حريري، التحرير المالي في الأزمات و التعثر المصرفي، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية و الحوكمة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أكتوبر 2009.
 - 12- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية-الاسكندرية، 2005.
 - 13- عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي و مقررات بازل3، الدار الجامعية-الاسكندرية، 2013.
 - 14- كمال خطاب، العولمة و أثرها على العمل المصرفي الإسلامي، المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية، 2010.
 - 15- محمد راتول، محمد مدني، دور التوريق كأداة مالية حديثة في التمويل و تطوير بورصة الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول "سياسات التمويل و آثارها على الاقتصاديات و المؤسسات -دراسة حالة الجزائر و الدول النامية"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.
 - 16- هبه محمود الطنطاوي الباز، التطورات الحديثة في الصناعة المصرفية و إستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها، قصر الطباعة و الدعاية و الإعلان، القاهرة، 2006.
- المراجع باللغة الأجنبية:

17- Adel HARZI ,The impact of Basel III on Islamic banks: A theoretical study and comparison with conventional banks, Paper presented first time at the research chair "ethics and financial norms" of

University Paris 1 La Sorbonne and the King Abdul University Jeddah,2012

18-Bougoussa Nagib , La bonne gouvernance ,une réponse à la crise financière,séminaire international sur «la crise financière et économique internationale et la gouvernance mondiale », Faculté des sciences économiques. Université Ferhat ABBAS.Sétif 2009.

19-BASEL III. Handbook, Accenture ,2011

20-Nout Wellik , "au-delà de la crise :la réponse stratégique du comité de Bâle", revue de la stabilité financière ;n°13,banque de France, septembre 2009

21-Rapport aux ministres des Finances et aux gouverneurs des banques centrales du G 20 -sur le suivi de la mise En œuvre de la réforme réglementaire Bâle III , Banque des Règlements Internationaux, avril 2013.

22-Rapport du Comité de Bâle aux dirigeants des pays membres du G 20 sur la mise en œuvre de Bâle III, août 2013

مواقع إلكترونية:

- <http://www.bis.org/bcbs/membership.htm>

- http://www.aleqt.com/2011/02/01/article_500566.html

- www.ifsb.org

-<http://www.al-jazirah.com/2013/20130604/mt2.htm>

-http://www.banquecentrale.gov.sy/ba-edu/IFSB_AAO..htm